

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجّهة من البعثة الدائمة للنمسا إلى الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح، تحيل بها تقرير النمسا المقدم رداً على رسالة مكتب شؤون نزع السلاح المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ بشأن القرار ٤٦/٦٨ المعنون "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف"

تُهدي البعثة الدائمة للنمسا أطيب تحياتها إلى المدير العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح، وتتشفّر بأن تحيل عليه تقرير النمسا المقدم رداً على الطلب الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في رسالته ذات الرمز ODA/29-2014/MNDN المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ والمتعلقة بالقرار ٤٦/٦٨ المعنون "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف".

وترجو البعثة الدائمة للنمسا ممتنة إصدار هذه الورقة كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتعميمها على جميع الدول الأعضاء والمشاركين في المؤتمر من غير الدول الأعضاء.



قرار الجمعية العامة ٤٦/٦٨

تعليقات مقدمة من النمسا

تود النمسا إبداء التعليقات التالية رداً على الطلب الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في رسالته ذات الرمز ODA/29-2014/MNDN المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ والمتعلقة بالقرار ٤٦/٦٨ المعنون "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف":

موجز

- ١- تؤيد النمسا أي نهج يعد بإحراز نتائج في المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف والحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية.
- ٢- وكانت النمسا من بين من شارك في التحضير لأعمال الفريق العامل المفتوح العضوية وفقاً للقرار ٥٦/٦٧. وترى النمسا أن الفريق العامل المفتوح العضوية حقق نجاحاً كبيراً في عمله وتدعم التقرير التوافقي الذي قدمه الفريق عن دورته المعقودة في عام ٢٠١٣، والذي يتيح نقطة انطلاق بناء لإقامة الجسور وإيجاد أرضية مشتركة من أجل المضي قدماً.
- ٣- وتدعو النمسا المجتمع الدولي إلى بذل جهود ملموسة للعمل على العناصر الضرورية لاستكمال الإطار القانوني الدولي القائم بغية بناء وصون عالم خال من الأسلحة النووية، وإلى النظر في الخيارات المتاحة فيما يتعلق بكيفية تجميع هذه العناصر ضمن صك واحد أو أكثر.
- ٤- وتؤيد النمسا كل التدابير المؤقتة، سواء أكانت عملية أم سياسية أم قانونية. ويمكن أن تكون تدابير من جانب واحد أو ثنائية أو متعددة الأطراف وأن تشمل جهود الشفافية وبناء الثقة. بيد أن هذه التدابير لا يمكن أن تحل محل الإجراءات القانونية اللازمة على صعيد متعدد الأطراف.
- ٥- ومن مقاصد نزع السلاح النووي توفير الأمن البشري لجميع سكان الأرض. ولكل الدول مصلحة مشروعة في نزع السلاح النووي على صعيد متعدد الأطراف. وتدعو النمسا إلى اتباع نهج واسع في نزع السلاح النووي على صعيد متعدد الأطراف، بإشراك أعضاء الأمم المتحدة كافة والخبراء الدوليين والإقليميين والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين والمجتمع المدني عامة. والعمل الجوهري الذي اضطلع به الفريق أكد مرة أخرى ما للنهج الشامل والقائم على المشاركة من قيمة مضافة.

٦- وتشجع النمسا المجتمع الدولي على العودة إلى التركيز كما في السابق على العواقب والمخاطر الإنسانية الناجمة عن الأسلحة النووية باعتبار ذلك أساس جهودنا الجماعية في مجال نزع السلاح النووي، بما في ذلك في إطار معاهدة عدم الانتشار. وتعتقد النمسا اعتقاداً راسخاً أن هذه المناقشة تسهم إسهاماً حاسماً في تغيير الخطاب المتعلق بترع السلاح النووي، وفي إدماج نهج قائم على الأمن البشري والتعاون، وفي زيادة الزخم. وقد أعلنت النمسا نيتها استضافة المؤتمر الدولي الثالث المعني بالأثر الإنساني للأسلحة النووية والمقرر عقده يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في فيينا.

٧- وتواصل النمسا تشجيع ودعم أنشطة التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار علاوة على الملتقيات السياسية رفيعة المستوى - كالا اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ - بهدف التوعية والتثقيف بخصوص أهمية نزع السلاح النووي على جميع الأصعدة.

٨- وتشجع النمسا الدول الأخرى على إشراك كل الجهات الفاعلة التي يمكنها أداء دور في الماضي قدماً بترع السلاح، بما فيها الأوساط الأكاديمية والبرلمانيون والمجتمع المدني عامة.

أولاً - الخطوات المتخذة بالفعل

١- كانت النمسا من البلدان التي بادرت إلى إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية وفقاً للقرار ٥٦/٦٧ بهدف سدّ ثغرة في إطار الأمم المتحدة عن طريق إنشاء محفل للمناقشات المفتوحة والتفاعلية والجوهرية والبناءة بشأن كيفية المضي قدماً بترع السلاح النووي على صعيد متعدد الأطراف. وشاركت النمسا بنشاط في عمل الفريق أثناء دورته المعقودة في عام ٢٠١٣ في جنيف، وذلك بطرق منها رئاسة وتيسير الاجتماعات والمساهمة في المناقشات وتقديم ورقات عمل، وعن طريق دعم مشاركة المجتمع المدني ورعاية الأنشطة الجانبية مع جهات أخرى.

٢- وفي الوقت ذاته، واصلت النمسا مشاركتها النشطة في مناقشات مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وفي هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح في نيويورك، وكذلك في مداورات اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذه الأطر وغيرها، عملت النمسا على دعم تقرير الفريق العامل وعناصره.

٣- وفي اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في عام ٢٠١٥، ساهمت النمسا بتقديم تقارير وطنية عملاً بالإجراء ٢٠ من خطة عمل عام ٢٠١٠، إلى جانب ورقات عمل، وأنشطة جانبية، ورعاية مشاركة المجتمع المدني في هذا السياق.

٤- وتعمل النمسا على تشجيع المجتمع الدولي على العودة إلى التركيز كما في السابق على العواقب والمخاطر الإنسانية الناجمة عن الأسلحة النووية باعتبار ذلك أساس جهودنا الجماعية في مجال نزع السلاح النووي، بما في ذلك في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد شاركت النمسا بجمّة في مؤتمر أوصلو (شباط/فبراير ٢٠١٣) وناياريت (آذار/مارس ٢٠١٤) وأيدت البيانات المشتركة المتعلقة بالأثر الإنساني الناجم عن الأسلحة النووية في سياق الأمم المتحدة ومعاهدة عدم الانتشار. وتعتقد النمسا اعتقاداً راسخاً أن هذه المناقشة تسهم إسهاماً حاسماً في تغيير الخطاب المتعلق بنزع السلاح النووي، وفي إدماج نهج قائم على الأمن البشري والتعاوني، وفي زيادة الزخم بغرض نزع السلاح النووي.

٥- وقد شارك رئيس النمسا الاتحادي في الاجتماع رفيع المستوى المعقود في عام ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح النووي، وهو اجتماع عاد فيه التركيز على أعلى مستوى سياسي على الحاجة الملحة إلى نزع السلاح النووي.

ثانياً- كيفية المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف

٦- تدعم النمسا تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية (A/68/514) الذي يتيح سبيلاً بناء للمضي قدماً ويعكس تركيز الفريق على بناء الجسور وإيجاد أرضية مشتركة. وفي حين وجب استمرار الجهود الرامية إلى التوافق وتنفيذ برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح، يقتضي الوضع الراهن اتخاذ المزيد من الإجراءات على النحو التالي كما ورد في تقرير الفريق العامل (A/68/514):

- (أ) العمل على العناصر الضرورية لاستكمال الإطار القانوني الدولي القائم حرصاً على بناء وصون عالم خال من الأسلحة النووية؛
- (ب) النظر في الخيارات المتعلقة بكيفية تأطير هذه العناصر ضمن صك واحد أو أكثر، تلبية لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وضع أطر ومقترحات معاهدات؛
- (ج) اتخاذ تدابير تكميلية وأخرى مؤقتة تكون عملية و/أو سياسية و/أو قانونية؛
- (د) الاعتراف بما لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني عامة من مصلحة مشروعة في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، والعمل من ثم على إرساء إطار مناقشات ومفاوضات يشمل الجميع؛
- (هـ) ضمان إمكانية مساهمة جهات معنية شتى من أجل المضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. ويشمل ذلك المنظمات الدولية والإقليمية والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني؛

(و) تدعيم المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة لا توجد فيها أسلحة نووية، في أماكن منها الشرق الأوسط، باعتبار ذلك مساهمة مهمة في بناء عالم خال من الأسلحة النووية؛

(ز) المضي في تحسين فهم الآثار والمخاطر الإنسانية الناجمة عن الأسلحة النووية وضمان أن يكون الخطاب المتعلق بالأسلحة النووية خطاباً جامعاً يغطي جميع جوانب هذه الأسلحة. وبالنظر إلى المجموعة الواسعة من القضايا الواجب معالجتها، ينبغي ألا تنحصر هذه المناقشات في محافل نزع السلاح النووي وحدها. وقد أعلنت النمسا نيتها استضافة المؤتمر الدولي الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية والمقرر عقده يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في فيينا؛

(ح) تشجيع التثقيف في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والمشاركة في هذا الجهد.